مقال رأي

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

أكبر التحديات أمام الاستقرار والأمن والازدهار العالمي في العقد القادم

د. سيف الدين الدراجي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

أكبر التحديات أمام الاستقرار والأمن والازدهار العالمي في العقد القادم

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / شؤون إقليمية ودولية، الأمن والدفاع

د. سيف الدين الدراجي / باحث

ترجمة / ميلاد النوفلي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المقدمة

تواجه منظومة الاستقرار والأمن والازدهار العالمي جملة من التحديات خلال العقد المقبل، غير أنّ تحدّيين رئيسيين يبرزان بوضوح على المستويين الوطني والدولي، هما: الأمن السيبراني وتغيّر المناخ. تهدف هذه الورقة إلى استعراض هذين التحدّيين وبيان أسباب أهميتهما في السياق العالمي.

يُعرَّف مصطلح «الاستقرار العالمي» في العلاقات الدولية بأنه خاصيّة لنظامٍ ما، حيث لا تؤدي الاضطرابات الطفيفة في أوضاعه - سواء كان التوازن ثابتاً أو ديناميكياً - إلى آثار مفرطة في زعزعة ذلك النظام.[1] أما «الأمن العالمي» فيشير إلى الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدول والمنظمات الدولية لمواجهة التهديدات العسكرية والسياسية والاقتصادية والمجتمعية، فضلاً عن تلك المتعلقة بالأوبئة والصحة العامة والبيئة.[2] بينما يرتبط «الازدهار العالمي» بتحسّن الأوضاع الاقتصادية للدول القومية وارتفاع مستوى معيشة المواطنين، بما يسهم في تعزيز السلم العالمي.[3]

في الجزء الأول «الأمن السيبراني»، سنناقش التهديدات التي يطرحها الفضاء الرقمي، مثل التخريب والتجسّس وحملات تقويض الأنظمة، مع التطرق إلى السياسات الحكومية ذات الصلة. أما الجزء الثاني «تغيّر المناخ»، فيبدأ بتعريف المفهوم ثم يعرض أبرز المشكلات المرتبطة به، ويُقيّم السياسات الوطنية والدولية المعتمدة للتعامل معه.

1- كلاوديو، د. أنتونيني. 1999. «تعريف الاستقرار في العلاقات الدولية»، مجلدات وقائع الاتحاد الدولي للمحاسبين، المجلد 32، العدد 2، تموز/يوليو، الصفحات 6346-6344. متاح على الإنترنت:https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S1474667017570834 (تاريخ الوصول: 12 تشرين الأول/أكتوبر 2020)

2- بتول كاتال. 2020. «نظرية السلام الديمقراطي والأمن الدولي: منظور نقدي»، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية لأوراسيا، المجلد 11، العدد 39، الصفحات 135-118.

3- ستيفن راديليت. 2016. «ازدهار متصاعد: نجاح التنمية العالمية وكيفية الحفاظ عليه»، الشؤون الخارجية. متاح على الإنترنت: https://www.foreignaffairs.com/articles/2015-12-14/prosperity-rising (تاريخ الوصول: 12 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

الأمن السيبراني

يعيد الفضاء السيبراني تشكيل ملامح السياسة والاقتصاد والمجتمعات على مستوى العالم. وتعتمد العديد من الدول والشركات الكبرى على التشغيل المستمر للأنظمة الرقمية لإدارة خدمات حيوية، مثل المستشفيات والقطاع المالي والاتصالات. ونتيجة لذلك، يفرض الفضاء الإلكتروني تحديات متزايدة تتطلب استجابات أمنية فعّالة للحد من المخاطر.

يُعَدّ الأمن السيبراني مصطلحاً حديثاً ومتطوراً يُقصد به حماية الفضاء الرقمي من تهديدات الجريمة الإلكترونية والإرهاب السيبراني والهجمات الرقمية التي قد تُشن من قِبَل دول أو فاعلين من غير الدول. وهو يرتبط بحماية الشبكات وأنظمة الحاسوب من الهجمات التي تستهدف الأجهزة أو البرامج أو البيانات، والتي قد تؤدي إلى تسريب معلومات حساسة، أو إلحاق أضرار بالأنظمة، أو تعطيلها بالكامل.[4]

وعلى الرغم من الفرص التي تتيحها الابتكارات الرقمية، فإنها ترافقها مخاطر أمنية بالغة. ولعل أبرزها ما يتعلق بـ»أمن المعلومات»، إلى جانب إدارة المخاطر والتنظيم والبنية التحتية والتعافي من الكوارث. ويرى كافلتي وونغر أن «سياسة الأمن السيبراني» تتمحور حول سوء استخدام التقنيات الرقمية من قبل الأفراد والشركات والحكومات – مثل روسيا والصين، وإن لم يقتصر الأمر عليهما – لأغراض سياسية واقتصادية واجتماعية. وتشمل هذه القضايا مَن يطور التكنولوجيا وكيف تُستخدم ومَن يحدد حدود استخدامها أو إساءة استخدامها، بما يرتبط مباشرة بمفهوم «إسقاط القوة» للدولة.[5]

4- ساكشي سينغ وسوريش كومار. 2020. «عصر الهجمات السيبرانية»، Acta Technica Corviniensis - نشرة الهندسة، المجلد 13، العدد 3، الصفحات 137-133.

5- ميرم دان كافلتي وأندرياس فينجر. 2019. «الأمن السيبراني يلتقي بسياسات الأمن: تكنولوجيا معقدة، وسياسات مجزأة، وعلم مترابط»، سياسة الأمن المعاصرة، المجلد 41، العدد 1، الصفحات 32-5. DOI: 10.1080/13523260.2019.1678855. متاح على الإنترنت:https://www.tandfonline.com/doi/full/10.108 0/13523260.2019.1678855 (تاريخ الوصول: 16 تشرين الأول/أكتوبر 2020).

لتوضيح ذلك، يمكن استعراض أبرز أنماط التهديد:

- التخريب السيبراني: يشير إلى الأفعال الخبيثة والمتعمدة التي تؤدي إلى تعطيل المهام الروتينية أو خصائص الأنظمة، بما في ذلك تدمير أو إتلاف المعلومات أو المعدات. فعلى سبيل المثال، خلال أزمة القرم عام 2014، شنت مجموعة «سايبر بيركوت» - وهي مجموعة قراصنة مؤيدين لروسيا - هجمات حجب خدمة استهدفت الحكومة الأوكرانية ومواقع إلكترونية لشركات أوكرانية وغربية. وتشمل الحوادث السيبرانية المماثلة «ستاكسنت» و"WannaCry" و"NotPetya".[6]

- التجسّس السيبراني: يُقصد به الحصول على معلومات وأسرار سياسية أو عسكرية من دون إذن، بهدف تحقيق تفوق على الأفراد، أو المنافسين أو الخصوم أو الحكومات. ويتم ذلك عبر أدوات مثل الخوادم الوسيطة والبرمجيات الخبيثة وأحصنة طروادة (Trojan) وبرامج التجسس. وغالباً ما تقف وراءه حكومات أو عصابات منظمة أو أفراد. ومن أبرز الأمثلة «عملية الألعاب الأولمبية» التي نُسبت إلى الولايات المتحدة ضد المنشآت النووية الإيرانية.[7]

- التقويض السيبراني: يُعرَّف بأنه الأنشطة الهادفة إلى التأثير في السياسة الداخلية لدولة مستهدفة. وفي سياق الحرب السياسية، يقوض هذا النوع من الأنشطة سلطة النظام السياسي أو مؤسسات الدولة، بغرض إحداث تأثير استراتيجي من دون اللجوء إلى القوة المباشرة. وتُعد الأخبار المزيّفة مثالاً بارزاً على ذلك. كما وُجهت اتهامات بتدخل خارجي في الانتخابات الأمريكية عام 2016 خلال حملة دونالد ترامب.[8]

6- المرجع نفسه، ص. 5.
7- ماريوس أ. كامينسكي. 2020. «عملية الألعاب الأولمبية: التخريب السيبراني كأداة للاستخبارات الأمريكية لمواجهة تطوير البرنامج النووي الإيراني»، مجلة الأمن والدفاع الفصلية، المجلد 29، العدد 2.
8- كافلتي وونغر، المرجع نفسه، ص. 7.

تسعى الحكومات اليوم إلى دمج الأمن السيبراني ضمن استراتيجياتها الأمنية الوطنية والدولية، في محاولة للوقاية من المخاطر والتهديدات التي قد تزعزع أمن الدولة واقتصادها. ويتطلب ذلك الدخول في مفاوضات وإبرام اتفاقات مع البيروقراطيات الوطنية والمجتمع والقطاع الخاص والوكالات الدولية بشأن تحديد الأدوار والمسؤوليات والحدود القانونية والقواعد السلوكية المقبولة.[9] ومثال ذلك استبعاد الحكومة البريطانية لشركة «هواوي» الصينية من شبكة الجيل الخامس البريطانية لأسباب تتعلق بالأمن القومي.

وفي المجتمعات الغربية، ما تزال التطورات الرقمية تقودها الشركات الخاصة، فيما تقتصر أدوار الحكومات على تنظيمها، لكن غالباً ما تتأخر تلك الحكومات في مواكبة هذه المستجدات، كما ظهر في حالتي «فيسبوك» و«تويتر». وباتت الهجمات السيبرانية اليوم جزءاً من الواقع اليومي؛ والمفارقة أنّه كلما زادت رقمنة الحكومات وأماكن العمل، ازدادت قابليتها للتعرض للهجمات. وبناءً على ذلك، ستنخرط أجهزة الأمن القومي أكثر فأكثر في قضايا الأمن السيبراني مستقبلاً.[10]

تغيّر المناخ

تُعرّف الجغرافيا الوطنية الأميركية (National Geographic) تغيّر المناخ بأنه «تحوّل طويل الأمد في الأنماط المناخية العالمية أو الإقليمية. وغالباً ما يُقصد به تحديداً الارتفاع المستمر في درجات الحرارة العالمية منذ منتصف القرن العشرين حتى الوقت الحاضر... ويمكن أن يشير تغيّر المناخ إلى موقع جغرافي معيّن أو إلى الكوكب بأسره».[11] ويُعد تغيّر المناخ ظاهرة كونية متعددة الأبعاد، تتداخل فيها الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والجغرافية، والنفسية، والبيئية.[12]

9- المرجع نفسه، ص. 7.
10- المرجع نفسه، ص. 25-23.
11- موسوعة ناشيونال جيوغرافيك. 2020. متاح على الإنترنت: https://www.nationalgeographic.org/encyclopedia/climate-change/
(تاريخ الوصول: 13 تشرين الأول/أكتوبر 2020).
12- ذاكر أحمد. «تأثير الوعي بتغير المناخ على التكيف مع تغير المناخ وقضايا التكيف معه»، مجلة باكستان للبحوث الزراعية، المجلد 33، العدد 3 (2020): ص. 619.

يشير المصطلح أساساً إلى التراكم المفرط لثاني أكسيد الكربون وغيره من غازات الدفيئة الناتجة عن النشاط البشري، مثل حرق الوقود الأحفوري. وتؤدي هذه العملية إلى احتباس مزيد من الطاقة الشمسية في الغلاف الجوي للأرض، مما يرفع درجة حرارة الكوكب تدريجياً - سواء في الهواء أو المحيطات أو سطح الأرض.[13] كما تُسهم إزالة الغابات في زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وبالتالي في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري. ويرى نائب الرئيس الأميركي الأسبق آل غور أن «الحضارة الإنسانية» و«النظام البيئي للأرض» دخلا في حالة تصادم، وأن أزمة المناخ تمثل التجلي الأبرز لذلك الصدام. وقد ترتب على ذلك ظهور سلسلة من «الأزمات البيئية» مثل تدهور المخزون السمكي والشعاب المرجانية، ونقص المياه العذبة، واستنزاف التربة السطحية، وقطع الغابات، وتفاقم النفايات السامة. ويؤكد غور أن «تدهور غلافنا الجوي هو بلا شك أخطر مظاهر هذه الأزمة».[14]

ويشير الناشط البيئي مارك ليناس إلى أن «العلماء يتوقعون أنه بحلول عام 2100 سترتفع درجات الحرارة العالمية بما يتراوح بين 1.4 و5.8 درجات مئوية. وحتى الحد الأدنى من هذا النطاق سيؤدي إلى اضطرابات كبيرة في النظم البيئية وفي المجتمع البشري».[15] وللتوضيح، يكفي مثال واحد: إذا ارتفع مستوى سطح البحر بما بين 5 و7 أمتار، فإن جزءاً كبيراً من بنغلاديش الساحلية، ذات الكثافة السكانية العالية، سيغمره الماء، مما سيؤدي إلى موجات لجوء، وبطالة واسعة، وانتشار الأمراض والجوع، فضلاً عن نزاعات حدودية مع الهند وميانمار/بورما.[16]

وفي هذا الجدل ثمة اتجاهان رئيسيان؛ الأول يرى أن تغيّر المناخ حقيقة واقعة، ويعبّر عنه المجتمع العلمي والناشطون البيئيون وعلماء البيئة، إضافة إلى شرائح واسعة من الرأي العام. أما الاتجاه الثاني فيعتبر أن تغيّر المناخ والاحتباس الحراري ليسا إلا جزءاً من الدورات الطبيعية لتاريخ الأرض، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. ويمثّل هذا الاتجاه المشككون وبعض شركات النفط والسياسيين الشعبويين. ومع ذلك، يتفق الطرفان على أنّ النشاط البشري تكثف بفعل التصنيع والزراعة الحديثة، مما ساهم في تفاقم مشكلات التلوث.

13- غاريت دبليو. براون، إيان ماكلين، وأليستير ماكميلان. 2018. قاموس السياسة والعلاقات الدولية، الطبعة الرابعة. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ص. 90.
14- آل غور. 2009. خيارنا: خطة لحل أزمة المناخ. لندن: بلومزبري، ص. 32.
15- مارك ليناس. 2008. الأرض الهشة. لندن: هاربر كولينز، ص. 254.
16- نفس المرجع، ص. 255.

ويذكر جون فوغلر أن خمس دول واتحاداً سياسياً واحداً مسؤولون عن نحو 70 % من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون: اليابان (4 %)، روسيا (5 %)، الهند (6 %)، الاتحاد الأوروبي (11 %)، الولايات المتحدة (16 %)، والصين (29 %). ومن المهم إدراك أن المفاوضات الجارية بشأن اتفاقات تغيّر المناخ والانبعاثات الكربونية تجري في سياق مصالح وطنية ودولية متشابكة، تشمل المنافسة الاقتصادية والتنمية. وحتى الآن، اكتفت الدول بوضع «مساهمات وطنية محددة» بدلاً من «التزامات صريحة بخفض الانبعاثات»، بحيث تتفاوت الأهداف من دولة إلى أخرى. ويمكن القول إن مواجهة تغيّر المناخ والتوصل إلى توافق حقيقي يتطلبان إحداث تغيير بنيوي عميق في النظام الدولي.

ورغم ذلك، ما تزال فكرة «التقارب الكامل» بين السياسة والإجماع العلمي بعيدة المنال في أروقة صنع القرار العالمي. وينتج عن هذا الوضع أثران سلبيان رئيسيان: الأول، استمرار القلق من التكلفة المالية للتحول إلى اقتصاد منخفض الكربون؛ والثاني، خشية الشركات من أن يؤدي تبني تقنيات جديدة عالية الكلفة إلى تركها مكشوفة أمام منافسة تعتمد على «التقنيات التقليدية». كما تثار مخاوف بشأن ضعف تقاسم التكنولوجيا الجديدة بين الدول.

وتطرح الدول النامية، مثل الصين والهند والبرازيل، تساؤلات حول سبب مطالبتها بالحد من التصنيع وحرق الوقود الأحفوري، في حين استفادت الدول المتقدمة من هذه العملية لتحقيق نهضتها الاجتماعية والاقتصادية.[17] وتتضاعف صعوبة معالجة تغيّر المناخ عبر النهج المعياري بسبب التنوع الكبير الذي يميز المجتمع الدولي، سواء على مستوى الظروف الموضوعية أو التصورات. ويشير ريتشارد فولك إلى أن ذلك يثير إشكاليات تتعلق بالعدالة التصحيحية والعدالة التوزيعية.[18]

وأخيراً، يظل الرأي العام العالمي بحاجة إلى مزيد من التوعية بأهمية تغيّر المناخ، وفهم المنطق والضرورة الكامنة وراء تبني أسلوب حياة مبتكر ومستدام. كما ينبغي للتقنيات الجديدة أن توفر «وظائف خضراء» للعمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب التحولات التكنولوجية وإعادة هيكلة القطاعات التقليدية.

17- دانيال د. بيرلماتر وروبرت ل. روثستاين. 2011. تحدي تغير المناخ. أكسفورد: وايلي بلاكويل، ص. 160-159.
18- ريتشارد فالك. «تحدي جذري للنظام العالمي: معالجة تغير المناخ العالمي وتهديد الأسلحة النووية»، العولمة، المجلد 7، العدد 12 (2010): ص. 155-137.

الخاتمة

ترتبط التكنولوجيا الرقمية بالسياسة وتتطلب تنظيماً وحوكمةً تهدفان إلى ضمان الأمن والاستقرار والازدهار لكل دولة بالتوازي مع التقدم التكنولوجي. ومع ذلك، سيزداد الترابط بين التكنولوجيا والمجتمع في العقود المقبلة حتماً، ليعمل في خلفية حياتنا اليومية داعماً للمؤسسات والخدمات الاجتماعية. وربما يلتقي الإنسان والتكنولوجيا معاً في بيئة سيبرانية مستقبلية تُنتج نتائج إيجابية وأخرى سلبية في الوقت نفسه. وبناءً على ذلك، سيحتاج الأمن السيبراني إلى إعادة تقييمٍ وتوسيعٍ مستمرين ليظل مناسباً للغرض المنشود. إذ تتطلب التحديات والتهديدات السيبرانية نهجاً تعاونياً متعدد الأبعاد من قِبل الحكومات حول العالم، بما يُعزّز الأمن والاستقرار ويُرسّخ الثقة على المستويين الوطني والدولي.[19]

أما التهديد الذي يمثله تغيّر المناخ على الأمن العالمي فيُعد بالغ الخطورة. إذ يمكن لارتفاع درجات الحرارة العالمية بمقدار 1 إلى 1.5 درجة مئوية أن يُحدث تأثيرات سلبية على معظم الدول القومية، وقد يقود إلى أزمات إنسانية واسعة النطاق. غير أنّ هذه التأثيرات ستبدو محدودة إذا ما قورنت بما قد يُسببه ارتفاع بمقدار درجتين مئويتين أو أكثر. وللتقليل من هذا الخطر، يتعيّن على الحكومات الوطنية والأمم المتحدة التوصل إلى اتفاقات واضحة بشأن سياسات الحد من الكربون وإزالة الكربون وتنفيذها بفعالية، بما يشمل دراسة التكاليف والتسويات وتقديم الحوافز. ولن يكون بلوغ أهداف خفض الانبعاثات في الوقت المناسب ممكناً إلا عبر هذا النهج. كما تبرز ضرورة توفير الدعم والمساعدة للدول الأكثر تضرراً من تبنّي التحولات البيئية، بما يضمن تحقيق التوازن بين الاستقرار العالمي والأمن الدولي والاستدامة الاقتصادية في المستقبل.[20]

المصدر:

https://medium.com/@saifaldin.aldarraji/the-greatest-challenge-to-global-stability-security-and-prosperity-in-the-next-decade-of-es-af-46cc125494

19- بن بوكانان. 2017. معضلة الأمن السيبراني. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، ص. 157.
20- بيرلماتر، تحدي تغير المناخ، ص. 160-159.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org